الاقتصاد الأردني رؤية لسياسات مستقبلية

خالد واصف الوزني*

ABSTRACT

The Jordanian Economy:
Expected Challenges and Policies

This study aims at looking into the prospects of Jordanian economy within the context of global regional development. The future policies of any economy, however, could never be proposed without sufficiently studying its main features, stages of development and expected challenges. To this end, the study comes in three sections and a conclusion. The second section reviews the main features of Jordanian economy as well as its stages of development. These features have been divided into given or exogenous features and changeable or endogenous features. Such a classification stems from the fact that future policies could only involve those features affected by any political changes. In the third section, however, prospects for future policies are discussed based on two themes. The first is the changes needed in the future to affect the endogenous feature of the economy. The second theme concentrates on the changes needed to deal with the three major challenges facing the Jordanian economy privatisation, investment promotion and structural adjustment.

The challenges confronting the economy of Jordan clearly need a variety of policy-mixed decisions where. Policy makers should flexibly roam different measures in fiscal, monetary and trade fields. Facing the prerequisites of globalisation, the economy of Jordan needs to benefit from the gains of earlier development and be prepared to adopt other qualifying measures in trade openness and liberalisation.

* أستاذ بكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء ـــ عمان ـــ الأردن.

١- مقدمة:

إن السؤال الذى يطرح نفسه دوماً هو هل يمكن حقيقةً التنبؤ مستقبلياً بأوضاع الاقتصاد الأردني، أو أى اقتصاد آخر، بما يسمح بتلمس أو استشراف آفاق ذلك الاقتصاد ووضع تصورات حول المطلوب عمله مستقبلاً لتحقيق النمو أو إقالة الاقتصاد من العثرات القائمة؟ قد تكون الإجابة على هذا السؤال صعبة للغاية إلا أن المعطيات الاقتصادية تشير إلى أن دراسة تطور مسيرة الاقتصادات ومراحل نموها وهياكلها ومن ثم التمحيص بالسياسات الاقتصادية المتبعة يساعد دوماً على إمكانية توقع ما سيحدث وصياغة أنجح السبل لإيصال تلك الاقتصادات إلى أهدافها فى النمو والتنمية. ومن هنا جاءت هذه الدراسة للعودة إلى دراسة ماضى وحال الاقتصاد الأردنى ومن ثم وضع بعض التصورات فى مجال السياسة الاقتصادية للخروج بالاقتصاد الأردنى من حالة التراجع العام التى يشهدها. ولعل الاجتهاد العلمى الموضوعى فى هذا السياق سبيل مشروع تفرضه ضريبة العلم والبحث والتطوير.

ومن هنا ستبدأ الدراسة فى الجزء التالى بتلمس سمات الاقتصاد الأردنى، ومن ثم عرض مراحل نموه وهيكله، مركزة بشكل أساسى على الثوابت، والمتغيرات فى سمات الاقتصاد، ويتناول الجزء الثالث تصوراً للسياسات الاقتصادية المطلوبة مستقبلياً لإقالة الاقتصاد من عثراته فى ظل متغيرات السمات والتحديات المستقبلية التى يتوقع أن يواجهها الاقتصاد. ويبقى الجزء الأخير للخاتمة.

٢- سمات الاقتصاد الأردنى ومراحل نموه:

سيتم تقسيم سمات الاقتصاد الأردنى لغايات هذه الورقة إلى سمات ذات طابع ثابت، وأخرى متغيرة، مما سيساعد على دراسة أوجه التغيير المحتملة فى الاقتصاد الأردنى مستقبلاً. أما مراحل النمو فسيتم تناولها وفقاً لتقسيمات سبق للباحث أن اجتهد فى تقسيمها فى دراسات سابقة.

٢-١- الثابت والمتغير فى سمات الاقتصاد الإردنى:

يمكن تقسيم سمات الاقتصاد الأردنى إلى مجموعة من الثوابت التى يصعب تغييرها فى المستقبل المنظور، ومجموعة من المتغيرات التى يمكن تغييرها مع مرور الزمن أو وفقاً لسياسات اقتصادية يمكن أن تنتهجها الدولة.

٢-١-١- ثوابت سمات الاقتصاد الأردنى:

أولاً : شح الموارد الطبيعية والبشرية: تتسم الموارد الاقتصادية الطبيعية فى الأردن بندرتها نسبة إلى المحيط الإقليمى. وقد انبثق عن ذلك أن توجهت جهود التنمية نحو استغلال القدر الأكبر من هذه الموارد وتعظيم النفع منها. ومن هنا كانت مشروعات الاحتكار الطبيعى فى الفوسفات والأسمدة والبوتاس. أما فى مجال الموارد البشرية فقد اتسم الاقتصاد الأردنى بانخفاض نسبة المشاركة فى النشاط الاقتصادى التى لم تتجاوز فى المتوسط ٢٣%، الأمر الذى يعنى ارتفاع نسبة الإعالة بحيث بات الفرد يعول فى المتوسط أربعة أفراد. بيد أنه، وبرغم نسب المشاركة المتواضعة، فقد توفر للاقتصاد الأردنى الموارد البشرية المؤهلة والمدربة بفضل الاستثمار المتراكم فى رأس المال البشرى نتيجة للميل الحدى الكبير نحو التعليم والتدريب. وكانت تلك الموارد على مدى فترات متعاقبة المصدر الرئيسى لرفد المنطقة، وخاصة الدول العربية الخليجية، بالكفاءات التى أسهمت فى تنمية الإقليم، فكان ذلك حافزاً للاقتصاد الأردنى لأن يولى قضية الاستثمار فى العنصر البشرى أهمية خاصة.

ثانياً : صغر حجم الاقتصاد والانفتاح: يعتبر الاقتصاد الأردنى صغير الحجم مفتوح Small-Open Economy وتتبلور حقيقة صغر حجم الاقتصاد فى حقائق جغرافية وديموغرافية (سكانية) واقتصادية. وإن كانت المساحة الجغرافية، وعدد السكان يحكمان البعدين الأولين فى صغر الحجم فإن البعد الاقتصادى لصغر الحجم يتمثل أساساً فى علاقة الاقتصاد بالعالم الخارجى

فى مجال التجارة الخارجية، والفيصل هنا أن الاقتصاد لا يمتلك أى سيطرة نسبية على الأسعار العالمية لصادراته أو وارداته، مما يجعل الاقتصاد الصغير، كحالة الأردن، متلقياً لسعر فى معاملاته التجارية الدولية.

ثالثاً : ضيق السوق المحلى: أخذاً فى الاعتبار ترابط معطيات المساحة والسكان فى جانبى توفر الموارد، ومن ثم حجم الاستغلال لغايات الإنتاج (جانب العرض)، وكذلك مستوى الطلب الكلى (جانب الطلب) فإن السوق الأردنى بجانبيه ضيق الاستيعاب. وهذا يعنى، من ناحية، وجود فوائض إنتاجية فى السلع ذات الميزة النسبية فى الإنتاج والتى يعجز جانب الطلب عن استيعابها لصغر السوق، مما يحتم ضرورة السعى الدائم لفتح الأسواق الخارجية للأردن ــ نتيجة لتقلبات تلك الأسواق، ومن ناحية ثانية فإن شح الموارد وتركزها حتم دوماً الحاجة إلى استيراد المتطلبات الأساسية والكمالية للمستهلك الأردنى لتغطية الطلب الفائض عن إمكانيات الإنتاج المحلى، إن وجد.

رابعاً : اقتصاد إقليمى النسق دولى التأثر: فى ظل السمات السابقة فإن ارتباط الاقتصاد الأردنى بنسقيه الإقليمى والدولى بات أمراً لا مندوحة عنه لتحقيق الأهداف التنموية للاقتصاد، واستكمال الحاجات الضرورية للسوق المحلى، ناهيك عن استيعاب الفائض فى الموارد البشرية والطبيعية والسلع والخدمات النهائية التى يمكن أن تقدمها تلك الفوائض. وفى ظل الارتباط الشديد بين الاقتصاد الأردنى ونسقيه الإقليمى بشكل أساسى والدولى بشكل تكميلى، فقد أضحى الاقتصاد الأردنى مرآة عكست بوضوح كل التقلبات التى شهدتها الأسواق الإقليمية بوجه خاص والأسواق الدولية عموماً. وقد انطبعت مراحل النمو الاقتصادى الإقليمى، وخاصة فى دول الخليج العربى، بمغانمها ومغارمها بشكل جلى على مسيرة نمو الاقتصاد الإردنى حتى بات الاقتصاد الأردنى يعرف بأنه الاقتصاد النفطى الذى لا ينتج نفطاً. وعليه فالاقتصاد الأردنى فى الأساس يمكن توصيفه بأنه إقليمى المغانم والمغارم،

وقد اتضح ذلك بشكل جلى عند النظر إلى مراحل النمو الاقتصادى ومستويات البطالة ومعدلات التضخم على مدى التاريخ الاقتصادى للأردن.

٢-١-٢- متغيرات سمات الاقتصاد الأردنى:

أولاً : الدور الإنتاجى للدولة: استثمرت الحكومة الأردنية وسيطرت على مدى التاريخ الاقتصادى للبلاد على ملكية مؤسسات إنتاجية كبيرة الحجم لأسباب تعلقت بكبر حجم رأس المال المطلوب لتلك الاستثمارات، أو لوجود البعد "الاستراتيجى" لتلك الاستثمارات، إضافة لعدم الاستقرار السياسى والعسكرى فى المنطقة خلال الفترات المتلاحقة مما جعل من قضية استقطاب رأس المال العربى أو الأجنبى للاستثمار فى تلك القطاعات التى تتطلب رؤوس أموال كبيرة، أمراً فى غاية الصعوبة. وقد وصلت سيطرة المؤسسات الإنتاجية التى تملكها الدولة إلى نحو ١٤% من إجمالى القيمة المضافة فى الناتج المحلى الإجمالى للبلاد. وتظهر المساهمة الأساسية للدولة فى مجالات الاحتكارات الطبيعية للصناعات الاستخراجية، والمياه والكهرباء، والنقل والاتصالات(١).

ثانياً : سيطرة قطاع السلع المحلية (الخدمات أساساً) على هيكل الناتج المحلى: فى ظل سمات الاقتصاد الأردنى فى مجالى توفر الموارد، وصغر حجم الاقتصاد، وضيق السوق، فقد انعكس ذلك بشكل واضح على هيكل القطاعات المولدة للدخل، فكانت قطاعات السلع المحلية، الخدمات والتجارة المحلية بشكل أساسى، هى المسيطرة فى هذا النطاق. ولم تقل تلك السيطرة فى أسوأ الظروف عن ثلثى الناتج المحلى الإجمالى للبلاد بل وصلت على مدى الفترات بين الأعوام ١٩٦٧-١٩٨٨ إلى نحو ٧٠% من الناتج المحلى الإجمالى.

ثالثاً : التركز الجغرافى والسلعى فى التجارة الخارجية والانكشاف الاقتصادى: تتفاعل التجارة الخارجية للأردن مع سماته الأساسية بكون الاقتصاد إقليمى النزعة ودولى التأثر. فقد برز فى هذا الاتجاه التركز الجغرافى للتجارة

الخارجية للأردن حيث وصلت نسبة التجارة الخارجية مع الدول العربية المجاورة (النسق الإقليمى) نحو ٥٠% فى المتوسط من إجمالى الصادرات الأردنية، كما تركز نحو ثلث واردات الأردن مع الدول الأوربية (فى النسق الدولى) وبإضافة الدول العربية ٢٠% فإن هاتين الكتلتين يسيطران على ما يزيد عن نصف الواردات الأردنية. أما على مستوى التوزيع السلعى ففى مجال الصادرات تأتى المواد الخام الأولية ــ الفوسفات، والبوتاس أساساً ــ والمواد الكيماوية على رأس القائمة بسيطرة تصل إلى ما يزيد عن ٥٠% من إجمالى الصادرات الوطنية. أما عن الانكشاف فبالمعايير الاقتصادية لانفتاح الاقتصاد وانكشافه، يعتبر الاقتصاد الأردنى منكشفاً اقتصادياً حيث زادت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى عن ٦٥% فى المتوسط خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٧)، كما زادت نسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال نفس الفترة عن ٥٢%. وبالمعايير الاقتصادية فإن الاقتصاد يعتبر منكشفاً إذا تجاوزت النسبتان السابقتان ٤٠% و ٢٠% على التوالى.

رابعاً: ظهور الاختلالات الهيكلية والتشوهات الاقتصادية: فقد عانى الاقتصاد الأردنى على مدى الفترات المتعاقبة من مجموعة من التشوهات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية التى تراكمت مع مرور الزمن وبرزت بشكل سافر منذ نهاية العقد الماضى، ويمكن تلخيص أهم تلك التشوهات والاختلالات فيما يلى:

أ) تراجع مستوى النمو الحقيقى. فقد تراجع ذلك المستوى من ١١,٦% خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٢) إلى أقل من ٢,٢% خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٩) ومن ثم ليصل إلى نحو ٣,٥% خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) ويوضح الجدول (م٢) تطور نمو الناتج المحلى للأردن على مدى الفترات المتعاقبة.

ب) تفاقم عجز الموازنة العامة. فقد وصل ذلك العجز إلى نحو (٢٥%) من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية عقد الثمانينات. وبالرغم من اتباع

برنامج للتصحيح الاقتصادى، والذى وضع ضمن أهدافه تخفيض العجز إلى نحو (٢,٥%) إلا أن المتوقع أن تصل نسبة العجز لعام ١٩٩٨ نحو (٩%).

ج) المديونية الخارجية. وصل عبء المديونية الخارجية فى الأردن إلى نحو ١٩٠% من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٨٩. وقد انخفضت تلك النسبة إلى نحو (٩٣%) عام ١٩٩٧، بيد أنها مازالت أعلى من النسبة النمطية المقبولة لملاءة الدول عالمياً (٧٥%).

د) تفاقم وضع ميزان المدفوعات، وعدم القدرة فعلياً على السيطرة على وضع الميزان التجارى. فلم يشهد ذلك الميزان تحسناً إلا فى سنوات معينة ولأسباب غير مستدامة. وبشكل خاص فقد ارتفع العجز التجارى من (٢٢,٦%) من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩١، أى قبل بدء البرنامج الأخير، إلى نحو (٣٢,٥%) عام ١٩٩٧، بالرغم من استهداف البرنامج لنسبة (١٢,١%).

هـ) ظهور البطالة وتفاقمها فى الفترة الأخيرة. فقد عانى الاقتصاد الأردنى من البطالة على مدى الفترات المتعاقبة، وقد انخفضت معدلات البطالة فى التاريخ الاقتصادى الأردنى خلال فترة الرواج التى شهدتها المنطقة حيث استوعبت أسواق الخليج العمالة الأردنية الفائضة، وخلافاً لتلك الفترة فقد تفاقمت مشكلة البطالة لتصل بالأرقام الرسمية إلى نحو ١٥,١% فى حين تشير الأرقام غير الرسمية إلى ما يزدي عن ٢٥%.

٢-٢- مراحل نمو الاقتصاد الأردنى:

تشير المسيرة التنموية للاقتصاد الأردنى إلى أن البلاد مرت بمراحل تنموية متعاقبة منذ استقرار التكوين الجغرافى والسياسى لها عام ١٩٧٦، بعد احتلال الضفة الغربية وانفصالها عن الأردن بفعل الاحتلال أولاً، ومن ثم بفعل الانفصال السياسى بقرار القمة العربية عام ١٩٧٤ وقرار فك الارتباط عام ١٩٨٧. وقد تم

من قبل تقسيم مسيرة التنمية الأردنية منذ عام ١٩٦٧ إلى فترات أربع هى: فترة الاضطرابات وعدم الاستقرار (١٩٦٧-١٩٧٣)، وفترة الازدهار والانتعاش (١٩٧٤-١٩٨٢)، وفترة التراجع والانحسار (١٩٨٣-١٩٨٨) وأخيراً فترة التكيف والتصحيح (١٩٨٩- إلى الآن)[٢].

وتشير الأدبيات الاقتصادية للأردن إلى أن البلاد قد تعرضت خلال الفترة الأولى، الاضطرابات وعدم الاستقرار، إلى العديد من الصدمات الداخلية والخارجية أدت إلى التأثير بشكل سلبى واضح على مسيرة الاقتصاد ومعدلات نموه فكان من الطبيعى أن تتباطأ معدلات النمو الحقيقى حيث لم تزد فى المتوسط عن (٣,١%) سنوياً (أنظر جدول م٢)، مما يعنى، فى ظل نمو سكانى يصل إلى نحو ٤%، أن نصيب الفرد من الدخل قد تراجع خلال تلك الفترة بما نسبته ١% سنوياً. أما خلال مرحلة الازدهار والانتعاش، فقد تأثر الاقتصاد الأردنى بمجموعة من المعطيات التى تغذى بها من نسقيه الإقليمى والدولى خلال تلك الفترة. وكان من أبرز ذلك ارتفاع أسعار النفط والازدهار الذى شهدته منطقة الخليج العربى بفعل الفورة النفطية. وقد انعكس ذلك على الاقتصاد الأردنى فى شكل تدفقات مساعدات خارجية، وانفتاح أسواق التجارة الخارجية الإقليمية، واستيعاب العمالة الأردنية مما أدى إلى التخلص من مشكلة البطالة والحصول على تحويلات عاملين شكلت مع المساعدات الخارجية ما نسبته ٣٤% سنوياً من إجمالى الناتج القومى الإجمالى خلال الفترة المذكورة. من ناحية أخرى تركت الحرب اللبنانية وحرب الخليج الأولى أثراً ملموساً على التجارة الخارجية للأردن، حيث تحول ميناء العقبة إلى شريان يعوض العراق ميناء البصرة المعطل بفعل الحرب، كما يعوض عن توقف تجارة الترانزيت عبر الموانئ اللبنانية[٣]. أما بالنسبة للوضع الاقتصادى الكلى فقد حقق الاقتصاد نمواً حقيقياً خلال الفترة وصل متوسطه إلى نحو (١١,٦%) سنوياً، كما كانت فترة الازدهار بداية الانطلاق للتخطيط التنموى الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد، فتم خلالها تنفيذ خطة التنمية الأولى (١٩٧٣-١٩٧٥) والخطة الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠)، وأعدت الخطة الخمسية (١٩٨١-١٩٨٦).

وبالانتقال إلى الفترة الثالثة من مراحل نمو الاقتصاد الأردنى، وهى فترة الركود والكساد (١٩٨٣-١٩٨٨) فقد بات واضحاً هنا أن الأردن بدأ يهبط إلى غور دورته الاقتصادية متغذياً من الظروف الانكماشية التى شهدها نسقاه الإقليمى والدولى. وقد ظهرت آثار تلك الظروف على مجالات عدة فى الاقتصاد الأردنى، وجاء على رأس ذلك تأثر التجارة الإقليمية التى تراجعت بفعل السياسات الانكماشية التى طبقتها دول المنطقة نتيجة لتراجع عوائد صادرات النفط. كما تأثرت عوائد صادرات الأردن الرئيسية من المواد الخام، بفعل تراجع الأسعار العالمية لتلك المواد خلال الفترة. يضاف إلى ذلك كله تراجع تدفقات الأموال من حوالات العاملين والمساعدات الإقليمية بفعل الأحوال الموضحة سابقاً. ونتيجة لذلك كله فقد تراجعت وتيرة النمو الكلى فى البلاد من نحو (١٢%) سنوياً فى الفترة السابقة إلى نحو (٢%) سنوياً خلال هذه الفترة، الأمر الذى يعنى تراجع مستوى الدخل الحقيقى الفردى بما يصل إلى ٢% سنوياً أيضاً. هذا، وفى ظل التراجع المستمر فى الموارد المالية الخارجية للبلاد والتى كانت تصل إلى أكثر من ثلث الناتج المحلى الإجمالى، فقد سعت الحكومة ومنذ بداية الثمانينات إلى احتواء العجز المالى، والعجز فى ميزان المدفوعات من خلال الاقتراض الداخلى والخارجى وبشكل كبير، مما أدى فى نهاية هذه الفترة إلى الوصول إلى مرحلة استنفدت فيها البلاد فرص اللجوء إلى سبل الاقتراض الميسر بل وانحدار الاحتياطيات الأجنبية للبلاد إلى مستويات غير مسبوقة أو مقبولة دولياً، مما حال دون القدرة على سداد مستحقات الديون الخارجية فى نهاية عام ١٩٨٨[٤]. ومن هنا فقد فقدت البلاد ملاءتها الدولية Creditworthiness مع نهاية تلك الفترة وأصبحت مثقلة بأعباء أزمة مديونية خانقة وصلت نسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى نحو ١٩٠%، وزاد الطين بلة إشاعة نضوب الاحتياطيات الأجنبية وانتشار توقعات سلبية حول سعر صرف الدينار، مما أدى إلى ظهور حركة محمومة للتخلص من الأرصدة بالدينار الأردنى ونزوح رأس المال إلى الخارج[٥]. وقد تمخض عن الظروف السابقة تشوهات واختلالات برزت فى شكل تفاقم العجز المالى والتجارى، وبروز ضغوط

شديدة على سعر صرف الدينار أدت فيما بعد إلى فقدان نحو (٥٠%) من قيمته الفعلية عام ١٩٨٧.

وبالانتقال إلى الفترة الأخيرة من التاريخ الاقتصادى للأردن، فقد بات واضحاً من تبعات المرحلة السابقة أن البلاد وصلت إلى نهاية عقد الثمانينات مثقلة بتشوهات واختلالات هيكلية أفقدتها الملاءة الائتمانية التى تمتعت بها خلال الفترات السابقة. ولم تفلح السياسات التى أعلنت الدولة عن تبنيها فى السماح للبلاد للتفاوض لإعادة جدولة الديون المستحقة مع المنتديين المخصصين لذلك ــ نادى باريس للديون الرسمية، ونادى لندن للديون التجارية. ذلك أن التفاوض المثمر مع هذين الناديين لا يتأتى إلا بمباركة كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والحصول على ما يسمى شهادة الصندوق بسلامة الأوضاع "Fund Seal Approval"، وبما أن حاجة الأردن تجاوزت إعادة الجدولة إلى الحاجة لتمويل جديد بقروض ميسرة ودعم مالى، فقد كان لابد من تبنى برنامج تصحيح هيكلى تباركه مؤسستا بريتون وودز، ومن هنا جاء اتفاق التصحيح الأول للفترة (١٩٨٩-١٩٩٢). بيد أن أزمة الخليج الثانية لم تمهل البرنامج أكثر من خمسة عشر شهراً توقف بعدها بفعل الأزمة، وما إن وضعت تلك الأزمة أوزارها حتى انخرط الأردن فى مفاوضات جديدة أدت إلى توقيع اتفاق تصحيح جديد للفترة (١٩٩٢-١٩٩٨). هذا ولم تختلف الأهداف الكلية للبرنامجين كثيراً، بيد أن البرنامج الأخير تميز بطول مدته وتدرج أهدافه نتيجة لذلك[٦]. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الأهداف الرقمية للبرنامج الأخير عدلت أكثر من مرة كان آخرها عام ١٩٩٦، ويوضح الجدول (م٣) الأهداف الرقمية لما سمى بالبرنامج الموسع (١٩٩٦-١٩٩٨) وهو فى الأساس منبثق عن البرنامج الأصلى (١٩٩٢-١٩٩٨). كما لابد من الإشارة إلى الفشل فى تحقيق الكثير من الأهداف الكلية للبرنامج المذكور، حتى بعد تعديله. فكما يوضح الجدول رقم (م٣) فقد تخلف البرنامج عن تحقيق معظم أهدافه، بدعوى النجاح فى تصحيح التشوهات والفشل فى إجراء الإصلاحات الهيكلية. بيد أن المجال لا يتسع هنا لتقييم البرنامج الأخير أو إبداء بعض الملاحظات عليه[٧].

فى إطار ما تقدم من دراسة لأهم سمات ومراحل نمو الاقتصاد الأردنى يغدو من المفيد الآن الانتقال إلى دراسة مستفيضة حول الرؤية المستقبلية لمسيرة هذا الاقتصاد فى ظل المتغيرات التى تحكم سماته والتحديات والاستحقاقات التى تحتمها المرحلة المقبلة والتى تتسم بالانفتاح والتحرر الاقتصادى وسرعة انتقال المعلومات، أو ما عرف بشكل عام بإرهاصات العولمة Globalization.

٣- رؤية مستقبلية فى ظل السمات المتغيرة والتحديات المستقبلية:

فى ظل السمات المتغيرة للاقتصاد الأردنى، والتى سبق الإشارة إليها فى الجزء السابق من هذه الدراسة، وفى إطار تحديد مجموعة من التحديات التى يواجهها هذا الاقتصاد حالياً فسيتم وضع التصور لرؤية مستقبلية للاقتصاد الأردنى لتشمل هذين الإطارين، إطار السمات المتغيرة وإطار التحديات المستقبلية أو المحتملة. هذا، وقد تم تحديد السمات المتغيرة فى الجزء السابق، أما التحديات المستقبلية فقضية جدلية التحديد يمكن لهذه الدراسة أن تجتهد فتحدد أهمها فى مسائل ثلاث هى: اجتذاب الاستثمارات، وبرنامج التخاصية، وبرنامج التصحيح الاقتصادى فى ظل العولمة وما تعنيه فى مجال الانفتاح الاقتصادى.

٣-١- الرؤية المستقبلية فى إطار السمات المتغيرة:

لقد تم تحديد السمات المتغيرة للاقتصاد الأردنى فى أربع قضايا هى: دور الدولة، وسيطرة قطاع الخدمات على توليد الدخل، والتركز السلعى والجغرافى والانكشاف، وأخيراً الاختلالات الهيكلية. هذا، وسيتم فى الجزء الحالى تناول القضايا الثلاث الأولى وترك قضية الاختلالات لمعالجتها ضمن الجزء التالى فيما يخص تحدى برامج التصحيح الهيكلى.

٣-١-١- رؤية مستقبلية لدور الدولة:

تمت الإشارة سابقاً إلى الدور الذى تلعبه الدولة فى الأردن فى العملية الإنتاجية. بيد أن الرؤية المستقبلية لهذا الدور تتمحور، خلافاً للدور الإنتاجى، على ما هو نطاق وحجم الدور الذى يجب أن تضطلع به الدولة فى اقتصاد صغير مفتوح

كما هو الحال بالنسبة للأردن، على اعتبار ان قضية دور الدولة في العملية الإنتاجية سيتم تناوله لاحقاً عند الحديث عن تحدى التخاصية في الأردن ضمن الجزء التالى من هذه الدراسة. والحقيقة الراسخة حتى فى اقتصادات السوق أن تحييد دور الدولة فى الحياة الاقتصادية أمر مستبعد، ذلك أن المطروح هو حجم ونطاق ذلك الدور، وليس استبعاد الدولة أو تحييدها. فقد أبرز التقرير السنوى للتنمية الذي يصدر عن البنك الدولى أن التنمية التى اعتمدت على سيطرة الدولة أثبتت فشلها، كما فشلت فى الوقت نفسه التنمية التى استبعدت دور الدولة تماماً. ومن هنا فالمطلوب هو تفعيل الدور التحفيزى للدولة، الأمر الذى يجتذب القطاع الخاص ويجعل من جهود الدولة مكملة لجهود القطاع الخاص فى تحقيق أهداف التنمية. ويعتمد دور الدولة فى هذا الإطار على قدرتها فى تطبيق القانون، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادى الكلى، وتوفير الاستثمار اللازم فى مجال البنية الأساسية وتوفير الخدمات الاجتماعية، ناهيك عن دور الدولة الأساسى فى توفير الدعم للطبقات الفقيرة وفى حماية البيئة[٨]. إن المراد قوله هنا إن القطاع الخاص لن يستطيع العمل دون أن يتوفر له دور مساند وفاعل من قبل الدولة. ويرتكز هذا الدور بشكل أساسى فى توفير الإطار التشريعى والقانونى لتنظيم عمل ذلك القطاع مما يحميه من سوء الاستغلال ويوفر له مناخاً استثمارياً فى ظل قانون منع الاحتكار وضوابط الدولة فى منع الإغراق. وبالرجوع إلى حالة الأردن، فقد نما دور الدولة فى العملية الإنتاجية فى ظل ظروف معينة تمحورت حول ضرورة الاستثمار فى مؤسسات كبيرة الحجم نسبياً نتيجة لعدم توفر رأس المال المطلوب لدى القطاع الخاص، أو لوجود بعد استراتيجى معين فى بعض الصناعات حال دون إمكانية السماح للقطاع الخاص لامتلاكها آنئذن، ناهيك عن ظروف عدم الاستقرار السياسى التى شهدتها المنطقة فى السابق مما حال دون توفر المناخ الاستثمارى المناسب. إن القضية الأخيرة المحورية فى موضوع دور الدولة هى أن الأمر ليس مجرد تخلى الدولى عن سيطرتها الإنتاجية لصالح سيطرة جديدة من قبل القطاع الخاص. ومن هنا فالمطلوب هو استراتيجية أساسية لإعادة النظر فى دور الدولة بما يكفل حسن التصرف بمؤسسات القطاع العام، ويصحح التشوهات

الهيكلية فى الاقتصاد، مما يؤهل القطاع الخاص لمواجهة تحديات التنافسية وانفتاح الأسواق وغيرها من إرهاصات العولمة. ولعل الفيصل فى الدور التشريعى والقانونى والرقابى للدولة يعتمد على الشفافية التامة فى كافة الإجراءات التى تنتهجها الدولة فى سبيل توفير المناخ الاقتصادى غير المشوه والخالى من كافة الاختلالات. والشفافية Transparency هنا تعنى بالدرجة الأولى الوضوح التام لكافة الإجراءات والقوانين والتشريعات التى تتبناها الدولة[٩]. وتشير التجربة الآسيوية على وجه الخصوص إلى أن أحد أهم مقومات المعجزة الاقتصادية للنمور الأربعة التقليدية ــ كوريا، تايوان، سنغافورة، وهونج كونج ــ تمثلت فى الدور المحورى الذى لعبته الدولة فى مجال خلق البيئة الاقتصادية المناسبة للاستثمار. وقد تأتى ذلك من خلال اضطلاع الدولة بمهام توفير البنية الأساسية، والإنفاق على أوجه الرفاه الاجتماعى من تعليم وصحة، وإسكان، وتبنى الدولة للسياسات المالية والنقدية الملائمة لتحفيز الاستثمار وتجنيب البلاد مخاطر التضخم، ناهيك عن الدور الهام الذى لعبته الدولة فى مجال تشجيع وجذب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة مستندة إلى حزمة من الحوافز والإعفاءات[١٠]. وجدير بالذكر أن المناخ الاستثمارى الذى وفرته الدول الأربع المشار إليها فى هذا السياق جنبها التأثر الكبير بتبعات الأزمة الآسيوية الأخيرة التى ألمت بالمنطقة منذ عام ١٩٩٧.

٣-١-٢- *رؤية مستقبلية لهيكل القطاعات الاقتصادية*

سبق وأوضحنا أن الهيكل القطاعى للاقتصاد الأردنى أظهر على مدى مسيرة التاريخ الاقتصادى للبلاد سيطرة كاملة لقطاع الخدمات، أو ما يسمى أحيانا بقطاع السلع المحلية Non-traded، ولعل الرؤية المستقبلية فى هذا المجال لا تعنى الدعوة إلى تغير هيكل الاقتصاد، بل ضرورة الاستفادة من مكتسبات المراحل السابقة والانطلاق نحو تنمية القطاعات الأخرى التى يمكن أن تساهم مستقبلا فى قيادة عملية التنمية. ومن هنا فإن المطلوب البناء على حقيقة أن الاقتصاد الأردنى اقتصاد خدمى، يمكن فى ظل تطور دور هذا القطاع فى مجال آليات التجارة الحرة أن يستفاد منه فى تصدير العديد من أوجه الخدمات، وخاصة مع رواج ما يسمى

بالسياحة العلاجية، والسياحة الدينية، وسياحة المؤتمرات. كما يمكن الاستفادة من الميزة النسبية للأردن في مجال تصدير خدمة التعليم لأبناء الإقليم. بيد أن الطرح الذي نعتقد بنجاعته هو في الحاجة إلى تشجيع الاستثمار الرأسي في قطاعات الخدمات المتاحة دون الحاجة حقيقة إلى توسع أفقي يزيد من كمية المتاح على حساب النوعية المقدمة. وهنا يأتي دور الدولة في وضع الأسس والتشريعات والضوابط التي تحكم الاستثمار في كل قطاع مما يجعل من أساس ذلك الاستثمار النوعية لا الكمية ويعطي لقطاعات الخدمات الميزة التنافسية المطلوبة، بالإضافة للميزة النسبية التي يجب أن تتمتع بها. وإذا كان ذلك يسمح، من ناحية، برفع مستوى الخدمات التي تقدم في الأردن، فإنه يعود ليركز حجم هذه الخدمات في قطاعات تنافسية بالدرجة الأولى، مما يعني إمكانية زيادة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي نتيجة لإمكانية توجيه بعض الاستثمارات التي كانت ستوجه لتوسع أفقي في قطاعات الخدمات إلى تلك القطاعات. ومما لاشك فيه، أن سعي الدولة لتوفير المناخ الاستثماري المناسب للقطاعات الأخرى المختلفة للتوسع أفقياً، خلافاً لقطاع الخدمات، سيؤدي إلى زيادة مساهمة تلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي سيقلل من تركز الهيكل القطاعي للناتج. ولعل أهم القطاعات المرشحة لذلك هي الصناعات التحويلية خاصة في مجال الاستفادة من خامات الفوسفات والبوتاس في عملية التصنيع بدلاً من الاستمرار في التركيز على تصديرها كمواد خام ليستفيد المستوردون من إعادة تصنيعها وجني ثمار بأضعاف ما يحصل عليه الاقتصاد الأردني.

٣-١-٣- رؤية مستقبلية للتجارة الخارجية

في ظل الطرح السابق حول تركز الهيكل الجغرافي والسلعي للتجارة الخارجية للأردن، ومع التسليم بثوابت علاقة الأردن بنسقيه الإقليمي بشكل أساسي والدولي بشكل مكمل، فإن النظرة المستقبلية للاستفادة من هذا التداخل تكمن في البحث عن سبل التخفيف من الارتباط الشديد بالأسواق الإقليمية والتي تركت آثاراً شديدة على مسيرة نمو الاقتصاد الأردني بفعل تبعات أزمة الخليج الأخيرة. ومن

هنا تأتى أهمية البحث عن إمكانيات الاستفادة من اتفاقيات تحرير التجارة لفتح أسواق جديدة، رغم صعوبة ذلك ومحدوديته. ولعل الحل الأفضل هنا فى استغلال إمكانات توسيع القاعدة الإنتاجية للأردن من خلال الاستثمارات المشتركة التى تربط الأردن بنسقه الدولى، وخاصة فى أوروبا والدول الآسيوية، ليكون الأردن مجالا لصناعات تستفيد من إعادة إنتاج مواده الخام المصدرة بالإضافة للاستفادة من الطاقات البشرية المتعلمة والمدربة فى إنشاء صناعات تجميعية للسوق الإقليمى وللتصدير للأسواق المحتملة فى الدول الأوروبية والاقتصادات المحررة حديثا فى تلك المنطقة. وقد يكون فى ذلك سبيل للتخفيف من الآثار السلبية المتوقعة على بعض الصناعات الأردنية جراء فتح الأسواق وتحريرها بعد دخول اتفاقية الشراكة الأوروبية حيز التنفيذ فى مجال تحرير الأسواق الأردنية أمام الواردات الأوروبية. كما ستساعد الاستثمارات المشتركة أو التكامل بين الصناعات القائمة والاستثمارات الخارجية المحتملة فى تخفيف حدة الآثار السلبية التى قد يتركها انضمام الأردن المتوقع لمنظمة التجارة العالمية WTO.

بقى فى إطار الرؤية المستقبلية للسمات المتغيرة للاقتصاد الأردنى تناول موضوع الاختلالات الهيكلية، وبما أننا سنتناول تحدى برامج التصحيح ضمن الرؤية المستقبلية للاقتصاد الأردنى فى ظل التحديات المحتملة، فسنترك هذا الأمر إلى حين تناول موضوع برامج التصحيح.

٣-٢- الرؤية المستقبلية فى إطار التحديات المحتملة:

فى ظل الاجتهاد السابق بأن التحديات المحتملة للاقتصاد الأردنى تتمحور حول قضايا جذب الاستثمارات، والتخاصية، وبرامج التصحيح، فإن الجزء الأخير من هذه الدراسة سيلقى الضوء على مستقبل الاقتصاد الأردنى فى ظل متطلبات واستحقاقات التحديات السابقة كل على حده.

٣-٢-١- رؤية مستقبلية لتحدى تشجيع وجذب الاستثمارات المباشرة:

تتحدد القدرة على جذب الاستثمارات المباشرة وتشجيعها فى توفير المناخ الاستثمارى المناسب الذى يساعد المستثمرين، وطنيين كانوا أم أجانب، على اتخاذ القرار بالاستثمار فى هذه الدولة أو تلك. ولعله من المفيد هنا الإشارة إلى أن المناخ الاستثمارى لم يكن فى يوم من الأيام مربوطا بقوانين الاستثمار فحسب، بل هو مجموعة من المحددات والعناقيد المترابطة تشكل فيها القوانين والتشريعات عنقودا أو شريحة واحدة لا غير. والمعروف أن الأردن قام بإصدار قانون تشجيع استثمار عام ١٩٩٥ إبان انعقاد قمة عمان الاقتصادية (MENA2) بيد أن الاستثمار الكلى نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى انخفض بشكل متتالى منذ ذلك العام كما يوضح الجدول رقم (م٤)، فهل للمرء أن يستنتج بأن هناك علاقة عكسية بين إصدار قانون تشجيع الاستثمار وجذب الاستثمارات؟!! وعليه، فالسؤال هو: ما الذى يحدد المناخ الاستثمارى؟، يمكن القول إن المناخ الاستثمارى يتكون بالإضافة إلى التشريعات الاستثمارية المحفزة ومن حجم الطلب المتوقع، ومستوى نموه، تكلفة الاقتراض، والاستقرار الاقتصادى والسياسى والتشريعى. ولاشك أن المحصلة لذلك تكمن فى استقرار العوائد من الاستثمار. وبالنظر إلى التشريعات الاستثمارية فبالرغم من قيام الأردن بإصدار قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٥، إلا أن القضية تنطوى على أكثر من جانب. وعلى رأس ذلك يأتى السؤال إلى أى مدى يعتبر القانون الأردنى أكثر تنافسية من القوانين التى استنتها الدول المجاورة؟ فالأردن يعيش فى بيئة إقليمية تسعى، حتى فى دول الخليج النفطية، إلى التنافس على جذب الاستثمارات الخارجية بشتى أشكالها. وبالتالى فالمطلوب أولا مراجعة قانون الاستثمار الأردنى لمعرفة الميزة التنافسية و الثغرات التى ينطوى عليها مقارنة بالقوانين المناظرة فى المنطقة. هذا فى جانب نصوص القانون ومواده، إلا أن البيئة الاستثمارية أو المناخ الاستثمارى يتكامل هنا بعامل آلية تطبيق القانون ومواده، إلا أن البيئة الاستثمارية أو المناخ الاستثمارى يتكامل هنا بعامل آلية تطبيق القانون وسلوكيات القائمين على التطبيق. ومقارنة

ذلك أيضا بالوضع فى الدول المجاورة. فالمستثمر لا يتعامل مع مواد قانون بل مع من يطبق أو يفسر القانون، ابتداء بمن يستقبل طلب الاستثمار، إن لم نقل بكيفية التعامل مع المستثمر فى المطارات والموانئ المختلفة، مرورا بموظفى الجمارك والضرائب انتقالا إلى كيفية الوصول إلى البنية الأساسية لأى مشروع فى مجالات وصل وتمديد خطوط الكهرباء والهاتف والمياه وانتهاء بتجاوب المسئولين لمطالبه وشكواه. وقد قامت بعض الدول المجاورة، كمصر، بتوفير سبل الاتصال المباشر بين المستثمر وكبار المسئولين، بل إن بعض المشروعات والتى لا تزد رؤوس أموالها عن ٥ ملايين جنيه لا يترتب على المستثمر أكثر من إبلاغ الجهات المعنية بعد إنشاء المشروع للاستفادة من الحوافز، والاستفادة منه فى حقوق الدولة فى وقت لاحق[١١]. أما فى المجالات الأخرى للاستثمار فيمكن القول إن استمرار تراجع النمو الاقتصادى وعدم استمرارية السلطة التشريعية وضيق السوق المحلى الأردنى عوائق لابد من التعامل معها. فبالنسبة لعائق النمو المطلوب هو استكمال التصحيح نحو النمو المستدام بعد أن تخلصت البلاد من تشوهات اقتصادية عديدة بفضل برامج التصحيح السابقة، بيد أن تلك البرامج أخرجت البلاد من حظيرة التشوهات إلى مستنقع التباطؤ الاقتصادى، الأمر الذى يتطلب الانتقال إلى برنامج إصلاح موجه للنمو Growth Oriented Adjustment Program. وبالنسبة للقضية الثانية، فقد اتسمت الحكومات فى الأردن بكثرة التغيير، الأمر الذى ينعكس سلبا على الاستثمار لكون التغيير المستمر فى الحكومات يندرج تحت أوجه عدم الاستقرار السياسى فى الدول. ويكفى القول إنه وخلال السنوات الثلاث الأخيرة تغيرت على البلاد أربع حكومات، مما يجعل متوسط عمر الحكومة أقل من سنة. أما عن ضيق السوق المحلى، فبالرغم من أن ذلك من ثوابت سمات الاقتصاد الأردنى، إلا أن تحرير التجارة وانفتاح الأردن إقليميا ودوليا سيساعد على اعتبار الأردن مجالا للاستثمارات الموجهة للتصدير إقليميا ودوليا، واستفادة من الموقع الجغرافى المتميز للبلاد والإمكانات البشرية المتوفرة. تبقى معضلة هامة فى موضوع المناخ الاستثمارى، وهذه هى كلف الاستثمار أو الاقتراض. وإن كنا سنعود إلى قضية

سعر الفائدة عند الحديث عن سياسات التصحيح، إلا أنه لابد من الإشارة إلى دور سعر الفائدة المرتفع على الاقتراض فى تثبيط مستوى الاستثمار وتراجعه. فقد انتهجت الحكومة سياسة تعويم أسعار الفائدة، متدخلة، بشكل غير مباشر، بفرض حد أدنى من خلال آلية سعر إعادة الخصم وأسعار الفائدة على شهادات الإيداع التى يطرحها البنك المركزى بشكل مستمر وبأسعار فائدة مرتفعة وصلت إلى نحو ٩,٥%. كما انتهج البنك المركزى منذ فترة سياسة الاحتفاظ بفارق يصل إلى ٥ نقاط مئوية بين سعر الفائدة على الدينار وسعر الفائدة على الدولار، رغبة فى الحفاظ على سعر صرف الدينار وللتقليل من ظاهرة الدولرة Dollarization أو ظاهرة الإحلال النقدى Currency Substitution . وإن كان استعمال سعر الفائدة مشروعا اقتصاديا للحفاظ على سعر الصرف فى الدول ذات الأسواق المالية المتطورة، فإنه فى حالة الأردن شكل عائقا مريرا أمام الاستثمار فى أكثر من جانب. فمن ناحية لم تختفى ظاهرة الإحلال النقدى من الأردن بل ارتفعت نسبة الودائع الأجنبية إلى إجمالى الودائع المحلية من ٤% عام ١٩٨٧ إلى ١٩% تقريبا عام ١٩٩٨ وقد تزايد هذا التوجه منذ عام ١٩٩٣ وبشكل مضطرد، الأمر الذى يعكس عدم نجاح هذه السياسة فى مكافحة الدولرة. ومن ناحية أخرى ارتبط سعر الفائدة المرتفع، والمعيق للاستثمار، بفكر المحافظة على سعر صرف الدينار حتى وقعت السياسة النقدية فى معضلة الدينار الاستثمار Exchange Rate Investment Paradox فترك سعر الفائدة المرتفع بشكل غير مبرر للهبوط بهدف تشجيع الاقتراض للاستثمار قد تفسر من قبل العامة على إنه توجه لاحتمالية تخفيض سعر صرف الدينار والمضاربة عليه بالتالى. فقد تولدت قناعة لدى الجميع أن سعر الفائدة المرتفع مرتبط بدعم الدينار والحفاظ على سعره، وهو من ناحية اقتصادية بحته معيق للاستثمار بالضرورة، وعليه فترك سعر الفائدة دون حد أدنى مما سيعنى هبوطه فى ظل ظروف الركود الحالية، سيفسر بتخلى الدولة عن دعم الدينار والحفاظ على سعره. والرأى هنا، من خلال النظر إلى الجدول (م٥)، أن سعر الفائدة الحقيقى فى الأردن مرتفع دون مبرر ومعيق للاستثمار ولابد من اتخاذ خطوات مناسبة لتحرير فعلى لسعر الفائدة يسمح له

بالهبوط إلى المستوى الأمثل للظروف الحالية، أخذا فى الاعتبار توضيح الأمور للعامة والعمل على تسويق فكرة تحرير سعر الفائدة وفك الارتباط المباشر بين فكرة سعر الفائدة المرتفع ودعم سعر الصرف، الأمر الذى شكل ويشكل عائقا أمام جذب الاستثمارات والقرار الاستثمارى فى الأردن. والمحصلة النهائية أن تشجيع الاستثمار فى الأردن فريضة غائبة لابد من إحيائها من خلال إعادة دراسة تنافسية قانون الاستثمار الأردنى نسبة إلى نظراءه فى المنطقة، وتحسين آلية التعامل مع المستثمر بربط القرارات الاستثمارية بجهة عليا يرجع إليها المستثمر متى تعثرت خطواته أمام بعض البيروقراطيين فى دوائر الدولة المختلفة، ثم أخيرا وقبل كل شئ لابد من إعادة النظر فى سعر الفائدة المرتفع بشكل غير مبرر لتخفيض كلف الاستثمار وإعادة تنشيط جانب الطلب الكلى الذى تم تكميشه بشكل حاد نتيجة السياسات النقدية الانكماشية والتى على رأسها سعر الفائدة المرتفع.

٣-٢-٢- *رؤية مستقبلية لتحدى التخاصية فى الأردن*

تعتبر قضية التخاصية أو الخصخصة Privatization فى الأردن مسألة فى غاية السخونة رغم أن حجم المؤسسات المراد خصخصتها لا يتناسب وهذا الزخم إذا ما قورن الأمر بالعديد من الدول المجاورة، كمصر التى انتهت هذا العام من خصخصة نحو ١٣٠ مؤسسة عامة وهناك العديد من المؤسسات الأخرى قيد الدراسة. ومهما يكن الأمر فالجدل السائد مشروع، خاصة وأن موضوع الحديث هو مؤسسات مثلت مكتسبات تنموية فى مراحل مختلفة من التاريخ الاقتصادى للأردن. بيد أن النظرة المستقبلية لموضوع التخاصية فى الأردن تحتم، من وجهة نظرى، دراسة الإجابة عن عدد من التساؤلات حول التخاصية تنحصر فى لماذا؟ وكيف؟ ولمن التخاصية؟. فإذا أجبنا عن هذه التساؤلات يبقى سؤال مكمل واحد وهو ثم أين وكيف توجه عوائد التخاصية ومكتسباتها؟.

وعند الحديث عن لماذا التخاصية فإن الإجابة المنطقية والرشيدة تصب فى الهدف من التخاصية، وتشير الأدبيات الاقتصادية فى هذا الصدد إلى أن أهداف التخاصية تتمثل أساسا فى تحسين ورفع كفاءة الأداء فى المؤسسات الاقتصادية

المملوكة للدولة من خلال التنافسية وتحرير الأسواق، وتخفيف العبء المتمثل فى الإنفاق على المؤسسات الخاسرة عن كاهل الموازنة العامة بما يؤدى إلى ضبط العجز المالى وتخفيضه، يضاف إلى ذلك أن التخاصية تسعى لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص فى قيادة عملية التنمية والنمو الاقتصادى، وكذلك توسيع قاعدة الملكية فى البلاد وتطوير أسواق رأس المال المحلية[١٢]. إن أيا من الأهداف السابقة مشروع وجوهرى فى سعى الدول نحو تصحيح الاختلالات ورفع مستوى الأداء الاقتصادى. ويضاف إلى هذا أن البنك الدولى أشار صراحة إلى أن مؤسسات القطاع العام فى الكثير من الدول النامية امتصت مبالغ كبيرة كان من الأفضل توجيهها نحو مجال الخدمات الاجتماعية الرئيسية من قبيل التعليم والصحة[١٣]. وعليه ففى إطار الأهداف المشار إليها أعلاه فالتخاصية مطلب هام لنمو البلاد وتنميتها. والسؤال الآن هو كيف تتم التخاصية؟ وللإجابة على هذا السؤال لابد من التأكيد على أن التخاصية تعنى تحويل الملكية أو الإدارة جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص. ومن هنا فالتخاصية لا تقتصر على البيع، بل إن تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص هو أحد أوجه التخاصية، والأوجه الأخرى تتمثل فى تحويل الإدارة إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ بالملكية العامة، أو التأجير للقطاع الخاص لفترات طويلة تبقى فيها الملكية للحكومة، كما يمكن أن تتم التخاصية من خلال زيادة مساهمة القطاع الخاص فى قطاع ما أو السماح له بالاستثمار فى قطاع كان مغلقا أمامه فى السابق، مما يعنى ثبات الملكية العامة ونمو الملكية الخاصة فى القطاع المعنى وفتح سبل المنافسة والتنافسية فيه، وقد يكون قطاعا النقل والاتصالات فى الأردن مثالين على ذلك الآن. إذا التخاصية لا تعنى البيع فحسب ولا تقتصر عليه. ويمكن القول بشكل عام إن اختيار سبيل الخصخصة يمكن أن يعتمد فى الأساس على الهدف من التخاصية، وحجم المؤسسة المراد خصخصتها، ونوعية المشترين أو المستثمرين المحتملين. وتشير تجارب عالمية فى الخصخصة إلى نجاح عمليات البيع فى الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، فى حين ظهرت صعوبات فى المؤسسات الكبيرة التى تمثل قطاعات رئيسية فى الدول، وانطوت تلك الصعوبات فى الحاجة إلى عمليات إعادة هيكلة فى

القطاعات المعنية خاصة عندما ينطوى الأمر على تحويل احتكارات عامة سابقة إلى القطاع الخاص وتزامن ذلك مع تحرير الأسواق وفتحها أمام المنافسة. على صعيد آخر فقد انتهجت بعض الدول، مثل بريطانيا ومصر وتشيلى، سياسة الخصخصة من خلال البيع للعاملين أو من خلال الإدارة، حيث حصل العاملون إما على كامل أسهم الشركة التى يعملون بها أو نسبة معينة منها[١٤]. والخلاصة هنا أن للتخاصية أوجها عدة لا تقتصر على البيع وحده، كما هو الترويج دوما فى حالة الأردن. بقيت قضية واحدة فى كيفية التخاصية وآلية تطبيقها، وهذه هى ضرورة الشفافية والوضوح فى شرح أهداف التخاصية والكيفية التى تم اختيارها لها. حيث سيسهل ذلك على الدولة الترويج للطريقة التى اختارتها للتخاصية ويقلل من التكهن بحسن النية أو بسوئها عن أهداف وغايات صانع القرار من عملية التخاصية. وينطبق مفهوم الشفافية على السؤالين الآخرين فى التخاصية وهما عن: لمن وكيف نتصرف بعوائد التخاصية؟.

وبداية لابد من الإشارة إلى أن الوضوح المطلوب فى تحديد لمن تتم التخاصية؟ يعتمد على الهدف المصاغ لتخاصية القطاع أو المؤسسة المعنية. فإن كان الأمر مجرد التخلص من العبء المالى الملقى على عاتق الدولة أو للتخلص من سوء الإدارة أو التحلل من التزام تغليب الأهداف الاجتماعية على الأهداف الاقتصادية، وخاصة فى مجال حل مشكلة البطالة على حساب التعيين غير المبرر أو ما يسمى بالبطالة المقنعة، فإن التخاصية بالبيع للقطاع الخاص الوطنى أولا ومن ثم للمستثمرين العرب فالأجانب يمكن أن تتم بسهولة ويسر ودون معارضة، خاصة ونحن نتحدث عن المكاشفة والشفافية وقدرة الدولة على الترويج لأهدافها، وهو ما افتقدناه فى الأردن فى مجال التخاصية حتى الآن. أما إذا ارتبط الأمر بالحاجة إلى تطوير القطاع المعنى بالتخاصية فقد يكون الأفضل البيع أو التأجير أو الإدارة من خلال شريك أجنبى متخصص فى المجال المعنى مما يسهل نقل التكنولوجيا وتطوير القطاع وتحسين مستوى تنافسيته مما يعود بالنفع على الدولة والمجتمع ككل. وينطبق مثل هذا الأمر فى الأردن بشكل أساسى على قطاع الاتصالات، والملكية الأردنية. فى حين يمكن تخاصية بعض القطاعات مثل سكة

الحديد والنقل من خلال سبل الإدارة وتمليك العاملين، وإعطاء بعض الامتيازات إلى جانب القطاع العام الذى لابد من تحسين أدائه فى هذه الحالة.

بقى السؤال الهام والحيوى حول كيفية التصرف بعوائد التخاصية؟ والاتفاق العام اقتصادياً هو فى حساب ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة لذلك التصرف. فإن كان التصرف سيعنى إمكانية الحصول على عوائد أكبر مما كان يتحصل للدولة فى حالة الملكية العامة فإن ذلك مرغوب ولا غبار عليه. وعليه فلابد من الشفافية والوضوح فى مصير عوائد التخاصية. والمعروف فى هذا الصدد أيضا أن بعض الدول، كمصر وإسرائيل، استخدمت جزءاً من عوائد التخاصية فى تسديد بعض مديونيتها الخارجية. واستخدم جزء آخر فى حالة مصر فى تعويضات العاملين الذين تم الاستغناء عنهم بناء على برنامج الاستغناء المبكر، واحتفظ بنحو ثلث العوائد كاحتياطيات للدولة[١٥]. على صعيد آخر ظهرت طروحات نادت باستخدام عوائد التخاصية فى صندوق يتم استثمار أمواله لصالح الأجيال القادمة، والحقيقة التى يجب أن لا ننساها أن من سيقوم بإدارة أموال هذا الصندوق هى نفس الجهة التى لم تستطع أن تدير تلك الأموال وقت أن كانت فى شكل مؤسسات منتجة، فمن يضمن حسن الأداء فى هذه الحالة؟ وينادى البعض بتحويل جزء من عوائد التخاصية نحو تحسين مشاريع البنية الأساسية فى الدولة بغية تطوير المناخ الاستثمارى والتنموى. ويتطوى هذا الرأى على مصداقية عالية نظراً لما يعود به من نفع على المستوى الكلى للاقتصاد، خاصة إذا انتهى الأمر إلى تطوير البنى التحتية المرتبطة بتحفيز الاستثمارات وزيادة حجمها. بقى فى النهاية ضرورة عدم استخدام عوائد التخاصية فى سبل الإنفاق الجارى للدولة الأمر الذى ينطوى على مخاطر تضخمية وعدم استقرار، ناهيك عن توليد عجز مالى متتالى فى الفترات اللاحقة بسبب عدم استدامة مصدر هذه العوامل.

٣-٢-٣- رؤية مستقبلية لتحدى التصحيح الاقتصادى فى الأردن

سبقت الإشارة إلى أن الأردن يخوض معترك التصحيح الاقتصادى منذ نحو عشر سنوات. وبالرغم من ذلك فلم يستطيع الأردن، وفقاً لمصطلحات صندوق النقد

الدولى، التخرج من سياسات الصندوق والبنك على غرار مصر صاحبة التاريخ الطويل للتعامل مع مؤسستى بريتون وودز Bretton Woods، والمعروف أن تاريخ تعامل الأردن مع برامج التصحيح حديث نسبياً، فلم يتعامل الأردن مع مشروطية المؤسستين الدوليتين إلا منذ عام ١٩٨٩ للظروف التى سبق الإشارة إليها فى الجزء الأول من هذه الدراسة(١٦). والمعروف فى هذا السياق أن طبيعة المرحلة التى دخل فيها الأردن حلبة التعامل مع سياسات التكيف والتثبيت أوجبت اتباع سياسات انكماشية استهدفت فى الأساس التركيز على ضبط مستوى الطلب الكلى أو ما يسمى اصطلاحاً Demand Side Management . وقد جاء ذلك فى إطار الحاجة إلى السيطرة على مستوى التضخم المتسارع، والعجز المزمن والملموس فى الموازنة العامة والميزان التجارى، إضافة إلى تراجع مستويات الادخار المحلى إلى مستويات سالبة وارتفاع نسب متوسط الميل للاستهلاك إلى ما يزيد عن ١٠٤% فى نهاية عقد الثمانينات، ناهيك عن تراجع مستوى الاحتياطيات الأجنبية والعجز عن سداد مستحقات المديونية الخارجية. وقد أضيف إلى ذلك كله بعض الأهداف الهيكلية لتنشيط جانب العرض من قبيل تشجيع الاستثمار، وتحرير التجارة، وإعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة من خلال سبل التخاصية. وكما يشير الجدول رقم (م٣) فقد نجحت الحكومة فى التخلص من الكثير من التشوهات المشار إليها سابقاً بفعل السياسات الانكماشية التى اتبعت بالإضافة للظروف الإقليمية والدولية والتى ساعدت على تحقيق أهداف استقرار الأسعار والتخفيف من وطأة العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات عموماً. بيد أن الإصلاحات الهيكلية لم تأتى بشئ يذكر مما حال دون تحقق نسب النمو المستهدف فى السنوات الأخيرة أو حتى الاقتراب منها.

والواضح الآن أن الأردن قد أنجز برنامجاً جديداً للإصلاح الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى، تشير البيانات الأولية إلى أنه برنامج لثلاث سنوات (١٩٩٩-٢٠٠١) يستهدف أساساً تحقيق نمو حقيقى يصل إلى نحو ٤% بحلول عام ٢٠٠١ ويسعى إلى محاولة خلق وظائف جديدة والتعامل مع مشكلتى البطالة والفقر. ناهيك عن الأهداف النمطية من تخفيض العجز المالى الذى عاد بالظهور، والعجز

التجارى لميزان المدفوعات[١٧]. والسؤال الذى يطرح نفسه الآن: ما هى المتطلبات المستقبلية للتصحيح الاقتصادى فى الأردن؟ وهذا ما ستحاول الدراسة توضيحه فيما تبقى من هذا الجزء.

تحتم المرحلة القادمة الانطلاق من سياسات تكميش جانب الطلب إلى إعادة تنشيط ذلك الجانب، جنباً إلى جنب مع تحفيز جانب العرض باتباع سياسات أقل تشدداً فى جانب الطلب، واستخدام سبل تحفيز جانب العرض باستخدام سياسات التخاصية وخلق المناخ الاستثمارى المناسب على الوجه الذى سبق إيضاحه. هذا وسيتم تناول السياسات المطلوبة للمرحلة القادمة فيما يلي:

أولاً : فى مجال السياسة النقدية: تحتم الظروف الراهنة إعادة النظر فى سعر الفائدة المرتفع نسبياً والذى أدى فى جانب الطلب إلى تكميش مستوى الاستهلاك إلى درجات خانقة وأعاق مستوى الاستثمار كما اتضح من الجدول رقم (م٥). والمطلوب هو إعطاء المرونة لأسعار الفائدة للتحرك بالاتجاهين دون الإصرار على تحديد حد أدنى بشكل غير مباشر، كما هو الحال الآن. وبالرغم من إمكانية انعكاس ذلك التضخم، ولكن بشكل ضعيف فى حالة الأردن[١٨]، فإن التضخم البسيط المصاحب للنمو الاقتصادى ضريبة يمكن تحملها للخروج من حالة الكساد الكبير الذى تعيشه البلاد منذ سنوات.

ثانياً : فى مجال السياسة المالية: بالرغم من ضرورة الحفاظ على ضبط مستوى العجز المالى، إلا أن تعويض الإيرادات العامة الضائعة نتيجة لتحرير التجارة وتراجع الإيرادات الجمركية من خلال زيادة نطاق الضرائب غير المباشرة، من قبيل ضريبة المبيعات، ينعكس سلباً على الدخول الحقيقية للقطاع العائلى وخاصة أصحاب الدخل المحدود. ولعل المخرج هنا فى أمرين، الأول يتمثل فى ضرورة إعادة هيكلة الضريبة التصاعدية على الدخل لتصبح أكثر واقعية ويتسع وعائها من طبقات الدخل المرتفع كما يمكن أن ينطبق الأمر ذاته على الضريبة العامة على المبيعات Sales Tax

بحيث ترتفع إيراداتها على السلع الكمالية وسلع الرفاهية وتنخفض بشكل كبير على السلع الأساسية. كما لابد من الإشارة هنا إلى ضرورة زيادة حصيلة ضريبة المبيعات من السلع المستوردة التى لا يوجد لها بديل محلى والاحتفاظ بها متدنية على السلع المستوردة التى لها بديل محلى، ذلك أن نسبة هذه الضريبة تطبق بنفس النسب على المنتج المحلى والأجنبى، وفقاً لقوانين تحرير التجارة، مما يساعد نسبياً على بقاء حماية، ولو ضئيلة، على المنتج المحلى الذى لن تفرض عليه الضريبة غير المباشرة، أى التعريفة الجمركية. أما الأمر الثانى فى السياسة المالية فهو فى إصدار تشريع قانونى يلزم الحكومة بتخفيض مستوى العجز المالى على مدى الفترات المتعاقبة. وتتبع الدول ذات البرلمانات القوية مثل هذا الإجراء لضمان التزام الحكومات المختلفة بذلك القانون. أما السبيل الأمثل لتعويض الإيرادات الضائعة نتيجة لتحرير التجارة وانخفاض الإيرادات الجمركية أو لتعويض عملية إعادة هيكلة الأوعية الضريبية لصالح الطبقات متدنية الدخل فيكمن فى اعتقادنا ببقاء بعض أوجه الملكية العامة للدولة فى قطاعات معينة بحيث تدار تلك القطاعات على أسس تجارية. ويمكن أن يكون تخصيص تلك القطاعات من خلال خصخصة الإدارة أو التأجير، أو الإدارة حكومياً وفقاً للأسس التجارية المعروفة.

ثالثاً : فى مجال ميزان المدفوعات: لعل الحل الأمثل هنا فى ما سبقت الإشارة إليه من فتح الأسواق الجديدة، وتحسين تنافسية المنتجات الأردنية، وإعادة النظر فى الهيكل القطاعى للناتج المحلى بما يسمح بمزيد من الاستثمارات المحلية، والأجنبية، والمشتركة فى القطاعات الموجهة للتصدير إقليمياً ودولياً. وفى ذات السياق فإن الفرصة المتاحة الآن هى فى استعادة الأسواق للسلع والخدمات الأردنية، بالإضافة إلى محالة جذب استثمارات سواء من قبل الأفراد أو الحكومات أو الاستثمارات المشتركة، دون أن يتم الترويج لطلب المساعدات المالية من الدول العربية فى الخليج، ذلك أن المطلوب هو تنشيط الاقتصاد عبر استيعاب عمالة أردنية، تحل بها مشكلة البطالة وينتعش

من تحويلاتها مستوى الطلب الكلى، وكذلك فتح الأسواق أمام البضائع الأردنية، مما يساعد على إعادة الزخم لعملية الإنتاج فتستوعب المزيد من العمالة وتنعكس مباشرة على مستوى النمو الحقيقي، ويبقى الأمل في استثمارات حقيقية قادمة من الدول العربية تساعد على فتح فرص عمل جديدة وتعود على ميزان المدفوعات وإيرادات الحكومة ومستوى الإنتاج الكلى بآثار إيجابية ملموسة.

رابعا : **فى مجال المديونية الخارجية:** إن الحسنة التى ترتبط ببرامج التصحيح دوما هى إيجابيتها فى القدرة على التحدث مع الدائنين الرسميين والتجاريين فى ناديى باريس ولندن. ذلك أن توقيع اتفاقيات برامج التصحيح يعتبر بمثابة شهادة تأهيل للتفاوض من قبل الصندوق. وفى العادة تنجح معظم الدول الموقعة على برامج تصحيح فى إعادة جدولة ديونها الرسمية والتجارية. وبالرغم من أهمية هذا الأمر لدولة كالأردن للمساعدة فى تحقيق الأهداف المنشودة فى مجال عجز الموازنة وميزان المدفوعات، بيد أن الأمر لابد أن يفهم على حقيقته، فإعادة الجدولة ليست إعفاء من ديون، وبالتالى فإعادة الجدولة هى نقل للأعباء للأجيال القادمة. ومن هنا فالمطلوب هو آلية للتخلص من هذه الديون، والأهم من ذلك وضع آلية يشرف عليها مجلس النواب للاقتراض مستقبلا، فلا أقل أن يكون لمن سيتحمل عبء تسديد المديونية الرأى فيها والموافقة عليها والاقتناع بأسبابها. ولأن الإعفاء أمر لا يمكن التعويل عليه فلا اقل من الإصرار على آلية للرقابة على أرقام المديونية وأسباب وجودها وأوجه إنفاقها، وهنا فإن الدور منوط بشكل أساسى بمجلس النواب ليتحمل مسئولياته فى هذا المجال.

خامسا : **فى المجال الاجتماعي:** تتطلب آلية التصحيح هنا مساعدة الفئات العاطلة عن العمل والفئات الفقيرة فى إيجاد سبل التمويل اللازم لإقامة مشاريع صغيرة الحجم تعتمد على عنصر العمل والكلفة الأولية المنخفضة. وبالرغم من أهمية إيجاد سبل للدعم المالى لبعض الفئات إلا أن المطلوب هو خلق

برنامج ضمن حزمة الأمان الاجتماعى يهتم بدعم الأسر المنتجة، من حيث الدعم المالى، وتمويل التدريب، وتوفير سبل التسويق لمنتجاتهم وما إلى ذلك من رفع مستوى اعتمادهم على أنفسهم لا على ما يحصلون عليه من معونات نقدية.

٤- الخاتمة

تناولت هذه الدراسة بشئ من التفصيل مسيرة الاقتصاد الأردنى، ومراحل نموه مستهدفة بشكل أساسى التركيز على الآفاق المستقبلية لهذا الاقتصاد فى ظل السمات المتغيرة والتحديات التى يتوقع أن يواجهها بين يدى القرن القادم. وقد ركزت الورقة فى مجال السمات المتغيرة للاقتصاد الأردنى على الدور المطلوب للدولة لخلق مناخ استثمارى لا ينحصر فى إصدار التشريعات بل يتعداه لخلق البيئة الاستثمارية التشريعية والقانونية والاقتصادية والسلوكية المناسبة. أما فى مجال التركز السلعى والجغرافى للتجارة الخارجية للأردن وأثر ذلك على الصدمات الخارجية التى ظهر أثرها جليا من تبعات أزمة الخليج الأخيرة، فقد رأت الدراسة أن المستقبل يحتم فتح الأسواق الجديدة وتوسيع قاعدة الإنتاج بالاستفادة من المواد الخام التى ينتجها الأردن بميزة نسبية وخاصة فى مجال الفوسفات والبوتاس، كما أشارت الدراسة إلى ضرورة جذب الاستثمارات المشتركة أو الأجنبية الموجهة للتصدير وخاصة تلك التى تساعد البلاد على تنويع قاعدتها السلعية. كما أبرزت الورقة ضرورة الاتجاه إلى الاستثمار الأفقى فى قطاع الخدمات المسيطر على توليد الناتج المحلى بما يساعد على تحسين مستوى تنافسيته محليا ودوليا، كما تمت الإشارة إلى التوسع رأسيا فى الاستثمار فى القطاعات الإنتاجية بما يساعد فى توسيع نسبة مساهمتها فى توليد الدخل المحلى ويقلل من مستوى السيطرة المتعاظم لقطاع الخدمات. وقد انتقلت الدراسة إلى بناء رؤية مستقبلية للاقتصاد الأردنى فى إطار التحديات التى يتوقع أن يواجهها. وهنا تم التركيز على أوجه جذب الاستثمارات المباشرة من خلال توفير المناخ الاستثمارى المتكامل والمناسب للوضع الأردنى، مع التركيز على توفر الإطار التشريعى، والكلف (أسعار الفائدة) المناسبة، والاستقرار الاقتصادى والاستمرارية فى

مستويات متخذى القرارات فى السلطة التنفيذية. كما تم تناول تحدى التخاصية والآفاق المستقبلية له، حيث تمت الإشارة إلى ضرورة الإجابة عن تساؤلات تتعلق بلماذا ولمن وكيف تتم التخاصية، ومن ثم طرح التساؤل الهام حول كيف يجب التصرف بعوائد التخاصية. وقد اختتمت الدراسة بوضع التصورات حول تحدى التصحيح الاقتصادى، مع التركيز بشكل أساسى على الحاجة إلى إعادة صياغة السياسات المالية والنقدية والتجارية وسياسة المديونية الخارجية بما يخدم تحقيق نمو حقيقى مضطرد فى الناتج المحلى. ذلك أن تحقق أهداف النمو فى البرنامج المتوقع الإعلان عنه رسميا فى القريب العاجل (٤%)، سيدخل بالمواطن الأردنى إلى القرن القادم بدون أى نمو يذكر فى الدخل الفردى الحقيقى.

الجدول رقم (م١)

مقارنة بين الأهداف الرئيسية لبرنامج التصحيح

(١٩٩٢-١٩٩٨) والأرقام الفعلية

المؤشر	تقديرات البرنامج لعام ١٩٩٨	الأرقام الفعلية الأولية لعام ١٩٩٨
نسبة النمو الحقيقى %	٦,٥	٢,٢
معدل التضخم %	٤,٥	٤,٥
العجز المالى % إلى GDP	٢,٥	٩,٠
عجز الميزان التجارى % GDP	١٢,١	٣٢,٥ (لعام ١٩٩٧)

المصادر: ١- أرقام البرنامج: باسل جردانة، ١٩٩٦، الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد الأردنى، نحو سياسات تكييف وتثبيت توجهه لنمو مضطرد، ورقة غير منشورة، مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الأردنية.

٢- الأرقام الفعلية: البنك المركزى الأردنى، النشرة الإحصائية الشهرية، عدة أعداد.

الجدول رقم (م٢)

تطور معدلات النمو الحقيقى للاقتصاد الأردنى للفترة (١٩٦٧-١٩٩٧) %

الفترات	النمو بالأسعار الجارية	النمو الحقيقى
١٩٦٧-١٩٧٣	٩,٥	١,٣
١٩٧٤-١٩٨٢	٢٤,٥	١١,٦
١٩٨٣-١٩٨٨	٣,٩	٢,٢
١٩٨٩-١٩٩٧	١١,١٥	٣.٥

المصدر:. البنك المركزى الأردنى، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متعددة.

الجدول رقم (م٣)

مؤشرات برنامج الإصلاح الاقتصادى الموسع (١٩٩٦-١٩٩٨)

المؤشر	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	الفعلى الأولى
النمو الحقيقى فى GDP%	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٢,٢
التضخم GDP Deflator	%٣,٥	%٣,٠	%٢,٥	%٤.٥
الاستهلاك الخاص % من GDP	٨٥,٠	٨٤,٠	٨٢,٨	٦٩,٩
الاستثمار % إلى GDP	٣٣,٨	٣٣,٩	٣٣,٩	٢٦,٨
عجز الموازنة قبل المنح % إلى GDP	٣,٨	٣,١	٢,٥	٩,٠
عجز الحساب الجارى % إلى GDP	٣,٩	٣,٤	٢,٧	NA

المصادر:١- أرقام البرنامج: باسل جردانه، ١٩٩٦، الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد الأردنى، نحو سياسات تكييف وتثبيت توجهه لنمو مضطرد، ورقة غير منشورة، مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الأردنية.

٢- الأرقام الفعلية: البنك المركز الأردنى، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متعددة.

الجدول رقم (م٤)

الاستثمار الكلى نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالي (١٩٩٠-١٩٩٧)

السنة	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالى
١٩٩٠	٣١,٩
١٩٩١	٢٥,٩
١٩٩٢	٣٤,٦
١٩٩٣	٣٧,٤
١٩٩٤	٣٤.٤
١٩٩٥	٣٣,٦
١٩٩٦	٣١,٨
١٩٩٧	٢٨,٤

Source: Jordan, Ministry of Planning, 1998, Jordan Economic Overview.

الجدول رقم (م٥)

سعر الفائدة الحقيقى فى الأردن

السنة	سعر الفائدة المرجح	معدل التضخم	سعر الفائدة الحقيقى
١٩٩٤	١٠,٩	٣,٦	٧,٣
١٩٩٥	١١,٢	٢,٣	٨,٩
١٩٩٦	١٢.٠	٦,٥	٥,٥
١٩٩٧	١٢,٨	٣,٠	٩,٨
١٩٩٨	١٣,١	٤,٥	٨,٦

المصدر: حسبت من: البنك المركزى الأردنى، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٣٥ العدد ٣ آذار ١٩٩٩.

البيانات: استخدم متوسط الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة، للتعبير عن سعر الفائدة المرجح فى العمود الأول أعلاه. وحسب سعر الفائدة الحقيقى وفقا لمعادلة فشر Fisher Equation.

الهوامش والمراجع :

١- طاهر كنعان وخالد الوزنى، ١٩٩٦، "دور الدولة الاقتصادى فى ظروف تحرير الاقتصاديات العربية"، فى خالد الوزنى وحسين أبو رمان (محررران)، الاقتصاد الأردنى فى إطاره الإقليمى والدولى ــ أوراق مؤتمر. دار السندباد للنشر ــ عمان: ٣٢٣-٣٣٩.

٢- لمزيد من التفاصيل حول هذه الفقرات راجع:

خالد الوزنى ١٩٩٧، "الاقتصاد الأردنى وآليات التكيف الدولى"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٥، العدد ٣، خريف ١٩٩٧، ص ١١:٢٨.

3- Wilson, Rodney J.A., 1988, "Jordan's Trade: Past Performance & Future prospects". Int'l J. Middle East. Stud. 20: 325-344

٤- محمد سعيد النابلسى ١٩٩٣، "المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادى فى الأردن"، فى مصطفى الحمارنه (محرر)، الاقتصاد الأردنى فى المشكلات والآفاق. مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية ص: ٢.

وراجع: نبيل عمارى، ١٩٩٣، "الأردن والخليج آفاق المستقبل"، فى مصطفى الحمارنة (محرر)، الاقتصاد الأردنى فى المشكلات والآفاق. مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ص: ٦.

5- Bichara, Khader, 1989, Jordan's Economy, 1952-1989: Past Achievements & Future Challenges, Arab Study & Research Center, Belgium, P: 22.

٦- لمزيد من التفاصيل عن الأهداف الرقمية للبرنامجين:

راجع: خالد الوزنى، ١٩٩٤، سياسات التكيف الاقتصادى" دراسة قياسية لحالة الأردن ــ رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

وراجع: منذر الشرع وخالد الوزنى، ١٩٩٧، "سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى: تجربة الأردن، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول تقييم سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى الأقطار العربية، القاهرة، ٢-١٩٩٧/١٢/٣.

٧- يمكن الرجوع فى تقييم البرنامج الأخير إلى كلٍ من (خالد الوزنى، ١٩٩٧ ــ مرجع سبق ذكره) و (منذر الشرع وخالد الوزنى، ١٩٩٧ ــ مرجع سبق ذكره).

٨- تيسير عبد الجابر، ١٩٩٩، "دور القطاع العام فى الدول العربية فى ضوء المتغيرات والمستجدات"، ورقة مقدمة لندوة التعاون الاقتصادى العربى بين القطرية والعولمة ــ منتدى الفكر العربى ــ عمان ــ ١٤-١٩٩٩/٤/١٥، ص. ص ٩، ١٠.

٩- لمزيد من التفاصيل حول استراتيجية لمستقبل دور الدولة فى الأردن راجع: طاهر كنعان وخالد الوزنى، ١٩٩٦، "دور الدولة الاقتصادى فى ظروف تحرير الاقتصاديات العربية"، فى خالد الوزنى وحسين أبو رمان (محرران)، الاقتصاد الأردنى فى إطاره الإقليمى والدولى ــ أوراق مؤتمر. دار السندباد للنشر ــ عمان: ص. ص. ٣٣١-٣٣٣.

١٠- رمزى زكى، ١٩٩٨، "الأزمة الاقتصادية فى جنوب شرق آسيا"، فى مؤسسة عبد الحميد شومان (ناشر)، الأزمات الاقتصادية الراهنة فى العالم، ص. ٣٦.

١١- لقد اجتذبت مصر العديد من رجال الأعمال الأردنيين بفضل تطور المناخ الاستثمارى بها.

١٢- لمزيد من التفاصيل راجع: رياض دهال وحسن الحاج، ١٩٩٨، "حول طرق الخصخصة: تجارب بعض الدول النامية"، بحوث اقتصادية عربية، العدد ١٣ خريف ١٩٩٨ : ١٠٥-١٢٢.

وحول حالة مصر يمكن الرجوع إلى: مختار عبد المنعم خطاب، ١٩٩٩، "الإصلاح الاقتصادى والخصخصة (التجربة المصرية)" ورقة مقدمة لندوة التعاون الاقتصادى العربى بين القطرية والعولمة ــ منتدى الفكر العربى ــ عمان ١٤-١٩٩٩/٤/١٥.

13- World Bank, 1995, Bureaucrats in Business, the Economic & Politics of Government Ownership. World Bank, Washington, PP 1-2.

١٤- رياض دهال وحسن الحاج، ١٩٩٨، مرجع سبق ذكره.

١٥- مختار عبد المنعم خطاب، ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره.

١٦- لمزيد من التفاصيل حول تاريخ تعامل الأردن مع برامج الصندوق البنك الدوليين راجع: خالد الوزنى ١٩٩٤، مرجع سبق ذكره.

١٧- نشرت أنباء الانتهاء من أعداد البرنامج الجديد فى الصحف اليومية بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٦. (راجع الدستور والرأى ص ١٠).

١٨- أشارت بعض الدراسات الكمية إلى أن السيطرة على التضخم فى الأردن لم تكن بفعل برنامج التصحيح بشكل أساسى بل نتيجة لظروف الكساد العالمى والإقليمى، راجع (منذر الشرع وخالد الوزنى، ١٩٩٧، مرجع سبق ذكره).